الحكومة تفشل ثانية في حل مشكلة انقطاع الكهرباء

ترجمة المدى

أظهرت الوقائع عدم قدرة الحكومة العراقية على تلبية احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية، فبعد مرور تسع سنوات على سقوط صدام ما زالت هناك انقطاعات يومية بالطاقة خاصة في اوقات الصيف عندما ترتفع درجات الحرارة و يزداد الطلب على الطاقة.

في الاشهر الاخيرة، قالت الحكومة ان مشاريع بناء مصانع الطاقة الجديدة و نصب المولدات سوف تنهي استيراد البلاد من الطاقة الكهربائية و بالتالي سينتهي الظلام الذي يعيشه فيه العراقيون. كما ان هناك حديثاً عن ان الحكومة ستتمكن من تصدير الطاقة. يشير الخبراء في الوضع العراقي الى ان البلاد لن تنجز اياً من تلك الاهداف على المدى القريب .

ازداد توفير الطاقة الكهربائية منذ عام ٢٠٠٣ الا انها لا تسد الحاجة، ففي الربع الاول من ٢٠١٢ مثلا وصلت البلاد الى ارتفاع بلغ ٧,٩١٨ ميغاواط بعد الاجتياح ، اي بزيادة ٢٤ ٪ عن الربع السابق . الارقام المذكورة غير دقيقة لأن اقليم كردستان يمثل ٦٠ ٪ من ذلك النمو لكنه غير مرتبط بالشبكة الوطنية. لقد نجحت حكومة اقليم كردستان في تنفيذ سلسلة من مشاريع بناء مصانع طاقة خاصة بها توفر حوالي ٢٠ ساعة يوميا من الطاقة الكهربائية. ٢٢٪ اخرى من الزيادة جاءت من الاستيراد غالبها من ايران. للعراق ثلاث سفن مولدة للطاقة تعاقدت فيها مع شركة تركية تنتج ٢٧٠ ميغاواط في اليوم، و سلسلة من خطوط الطاقة من ايران تخدم شرق العراق بحوالي ٩١٢ ميغاواط اخرى . في نيسان ٢٠١٢ اعلنت وزارة الكهرباء بانها وقعت عقدا جديدا مع الامارات العربية المتحدة لجلب سفينتي طاقة اضافية تضيف ٢٥٠ ميغاواط اخرى و عقدت صفقة مع مصر لاستيراد ١٥٠ – ٢٠٠ ميغاواط تبدأ هذا الصيف . كما ارتفع تزويد الطاقة من مصانع الطاقة الحكومية بنسبة ١٨ ٪ في الربع الاول من هذا العام.

رغم ارتفاع حجم الطاقة على مدى السنوات التسعة الماضية الا انها لا تقترب من تلبية الحاجة. فخلال الصيف، تقدر الطاقة التي يحتاجها البلد بحوالي ١٥ الف ميغاواط، مما يعني ان هناك انقطاعات مستمرة في التيار تطغي على الشبكة. في ٢٢ حزيران انقطعت الشبكة الوطنية بالكامل لمدة ٢٤ ساعة و ادعت السلطات بان الوقود قد نفد، الا ان مصادر ذكرت بان السبب الحقيقي هو زيادة في الاستخدام فجرت المنظومة بكاملها. هذا النقص المستمر في الطاقة كان احد اسباب احتجاجات ٢٠١٠ و ٢٠١١ مما يبين ان المواطنين قد سئموا من هذا الوضع. تعلم الحكومة بان هذه القضية ملحة الا ان خططها تبوء بالفشل على الدوام ، لكن ذلك لم يوقف التصريحات الرنانة. فقد صرح نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني المسؤول عن سياسة الطاقة في البلاد بان تزويد الطاقة سيصل الى ٩ الاف ميغاواط بحلول تموز ٢٠١٢ ، و الى ١٤ الف في نهاية العام ثم ستقفز الى ٢٠ الف ميغاواط في نهاية ٢٠١٣ مما سيضع حلا لمشاكل الطاقة، و السبب في ذلك يعود الى عشرين مشروعا مخطط لها في الاشهر القادمة. كما قالت وزارة الكهرباء بانها ستوقف استيراد الطاقة في صيف ٢٠١٣ ، و تحدث الشهرستاني عن تصدير الطاقة في العام القادم ايضا. كجزء من هذه الخطط، يعلن المسؤولون عن افتتاح مصنع جديد للطاقة او عن عقد جديد في طريقه للتوقيع لبناء مصنع في كل شهر تقريبا . فمثلا في نهاية حزيران، تم افتتاح مصنع جديد بقدرة ٢٠٠ ميغاواط في ميسان قامت شركة اس تي اكس الكورية الجنوبية ببناءه مقابل ٢٢٠ مليون دولار. على الرغم من ادعاءات الحكومة، فهناك تقارير سلبية تأتي من وزارة الكهرباء، حيث اشتكت الوزارة بشأن مصانع توليد الكهرباء في الانبار و بغداد و صلاح الدين وبابل وكربلاء التي لم تلتزم الشركات فيها بالجدول الزمني. الاهم من ذلك و مع حديثها عن ايقاف استيراد الطاقة، فان وزارة الكهرباء زادت من الاستيراد في الاشهر الاخيرة الماضية. احد التخمينات المستقلة يتوقع بان العراق سيصل الى ١٨ الف ميغاواط في ٢٠١٥ مما يعني انه لن يصل الى اهدافه او الى الجدول الزمني المقترح. كما ان هناك تقارير مستمرة عن مغالطات الحكومة حيث تم العثور على اربع مولدات في ميناء خور الزبير في البصرة ثلاثة منها تقبع هناك منذ عام ٢٠٠٥ و الرابعة منذ عام ١٩٨٨ . كما ان هناك استياء شعبي من وزير الكهرباء عبدالكريم عفتان و هناك حديث عن ان قائمته (العراقية) طلبت منه الاستقالة، بالاضافة الى تسريبات عن تورط الشهرستاني و غيره من كبار المسؤولين في عقود فاسدة في قطاع الطاقة.

مع كل هذه المشاكل فلا عجب ان يشك كثيرون بقدرة وزارة الكهرباء على حل مشاكل الطاقة التي يواجهها العراق. في الواقع ان الخطط الحكومية كانت على الدوام في حالة فوضى و ان وعودها المتكررة بحل مشاكل الطاقة تكلفها مصداقيتها مع المواطنين . يعاني العراق من نقص الطاقة منذ حرب الخليج عام ١٩٩١ بعد ان تم قصف و تدمير معظم بنيته التحتية ، و من ثم اعيدت بشكل عشوائي في ظل العقوبات الدولية . منذ عام ٢٠٠٣ توسعت الشبكة الوطنية بشكل بطيء لكنها استغرقت وقتا طويلا. و بسبب الاستياء الشعبي و المعدل البطيء للتقدم فقد استجابت الحكومة بسلسلة من الوعود الوردية التي لم تثمر عن شيء مما اساء الى موقفها و الى جعل الكهرباء واحدة من اكبر القضايا في البلاد. لسوء حظ العراق يبدو ان هذا الوضع لن يتغير على المدى القريب مما سيؤدي الى المزيد من الاستياء و يبين حدود تخطيط الدولة و النظام المركزي.

عن : افكار عن العراق

المالكي : سنلجأ لانتخابات مبكرة إذا فشل الحوار

□ بغداد / المدى

أكد الحزب الشيوعي العراقي، امس الجمعة، أن رئيس الحكومة نوري المالكي أبلغ وفداً من الحزب، بان خيار اللجوء إلى انتخابات مبكرة مازال قائما في حال فشلت مساعي معالجة الازمة السياسية، فيما دعا الى اعتماد الحوار الشامل بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية.

وقال الحزب في بيان صدر، امس ، وتلقت المدى " نسخة منه، إن "وفداً من الحزب الشيوعي العراقي التقى، أول من أمس الخميس، رئيس الحكومة نوري المالكي وبحث معه آخر التطورات على الساحة السياسية"، مبينا إن "المالكي أكد إمكانية معالجة حالة الاستعصاء القائمة، عن طريق الحوار بين الإطراف السياسية".

واضاف الحزب أن "المالكي أكد ايضا خلال اللقاء بان خيار اللجوء إلى انتخابات مبكرة مازال قائما في حال فشلت مساعي حل الأزمة السياسية"، معربا عن "خشيته من تفاقم الأزمة المطبقة على البلاد".

ودعا الحزب الى "اعتماد الحوار الشامل بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية"، موكدا أن"هذا الحوار يجب أن يتوج بعقد مؤتمر وطني من شانه أن يرسم طريق الخروج بالبلاد من المأزق المستعصي".

وأبدى الحزب الشيوعي العراقي، خلال لقائه برئيس الحكومة نوري المالكي تأييده لاقتراح الاخير بالدعوة لحوار بين الكتل السياسية أو إجراء انتخابات مبكرة في البلاد، بحسب ماذكر بيان لمكتب رئيس الوزراء.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أكد، في الـ٢٧ حزيران ٢٠١٢، أن موضوع حجب الثقة عنه قد انتهى، وفي حين بين أن المشاكل لا تحل خارج إطار الدستور، معتبرا أن الانتخابات المبكرة هي الحل الوحيد المتبقي إذا لم توافق الكتل السياسية على الحوار لحل الأزمة الحالية.

وعقدت لجنة الإصلاح التي شكلها التحالف الوطني لإصلاح العملية السياسية، الأربعاء (٤ تموز الحالي)، اجتماعاً بحضور ممثلي الكيانات السياسية المنضوية فيه، وشهدت استكمال المناقشات السابقة للخروج برؤية موحدة وواضحة بشأن القضايا السياسية المطروحة، بعد يوم على دعوة الصدر إلى أن تكون لجنة الإصلاح حيادية لا "مالكية"، ومطالبته المالكي بأن يكون جاداً في الإصلاح قبل أن تنهي الأطراف سحب الثقة منه.

وأعلن ممثل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بعد لقاء رئيس الحكومة نوري المالكي، الأربعاء، ٤ تموز الحالي، عن انتهاء أزمة سحب الثقة و البدء بتطبيق الإصلاح، فيما كشف أن التواصل بين الزعيمين سيستمر لكن على مستوى أعلى.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر، في ١ تموز الحالي، أن الاستجواب وسحب الثقة من الحكومة في الوقت الحاضر قد يكون مضراً بعض الشيء، عازياً ذلك إلى أن العملية السياسية ما تزال فتية.

وكان رئيس الحكومة أكد، في ٢٤ حزيران ٢٠١٢ أنه لن يكون أي استجواب له أو سحب ثقة منه قبل أن يتم "تصحيح وضع البرلمان"، الأمر الذي انتقده عدد من الكتل السياسية ورئاسة مجلس النواب التي شددت على ضرورة حضوره إلى الاستجواب عملاً بما يمليه الدستور.

إعفاء فاضل السلطاني ونقله إلى بغداد

صباح الفتلاوي مديراً لشرطة بابل بالوكالة

□ بابل / اقبال محمد

قررت وزارة الداخلية اعفاء مدير شرطة بابل اللواء فاضل رداد السلطاني ونقله إلى بغداد وتعيين اللواء صباح الفتلاوي مديرا بالوكالة.

وقال حسن كمونة الطائي نائب رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة بابل ان وزارة الداخلية اصدرت امرا بنقل مدير شرطة بابل الى بغداد وتعيين اللواء صباح الفتلاوي مدير شرطة الناصرية السابق بدلا منه لحين قيام الحكومة المحلية باختيار ثلاثة من المرشحين وإرسالهم إلى الوزارة.

وبين أن مدير عام شرطة المحافظة اللواء فاضل رداد انفك رسميا عن عمله وتسلم مدير عام شرطة الناصرية السابق اللواء الركن صباح الفتلاوي بدلا عنه بالوكالة. وقال الطائي ان مجلس المحافظة استضاف اللواء رداد مرتين على خلفية الحوادث الارهابية التي شهدتها المحافظة مؤخرا ولم يقدم اية اجابات واضحة عن الانتهاكات الأخيرة التي جرت في المحافظة وبين ان المجلس ووزارة الداخلية ولجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب شكلوا لجانا تحقيقية لمعرفة اسباب الخروقات الامنية. وأضاف الطائي ان التحقيقات في الحوادث الاخيرة أسفرت عن اعتقال شخص من اهالي بغداد ينتمي الى تنظيم القاعدة وقد اعترف تفصيليا عن تورطه بعدة جرائم ارهابية بينها الجرائم الاخيرة التي حدثت في بابل.

العسكري : البعث يلفظ أنفاسه الأخيرة.. وقانون تجريمه قريباً

□ بغداد / المدى

قال نائب عن ائتلاف دولة القانون، أمس الجمعة، أن حزب البعث يلفظ "أنفاسه الأخيرة" في ظل أحداث سوريا والإطاحة بحكم علي عبدالله صالح في اليمن، فيما أشار إلى أن مجلس النواب يناقش حاليا إقرار قانون تجريم حزب البعث انسجاما مع دستور العراق.

وقال القيادي في الائتلاف سامي العسكري في حديث لـ"السومرية نيوز، إن" حزب البعث بأجنحته المختلفة يعيش اضعف حالاته فهو يخسر اليوم آخر مواقعه في المنطقة العربية بعد التخلص منه في العراق"، معتبرا أن "أحداث سوريا والتغيير القادم بها ونهاية حكم عبدالله صالح في اليمن جعل البعث يلفظ أنفاسه الأخيرة".

وأعتبر العسكري أن "الظهور المتكرر لعزة الدوري وغيره محاولة فاشلة لبيان أن حزب البعث ما يزال موجودا"، لافتا إلى أن "الحقيقة تقول أن عصابات البعث باتت جزءا من المنظومة الإرهابية التي تقودها القاعدة والتي هي الأخرى شهدت انحسارا واضحا في العراق رغم العمليات الإرهابية التي تقع بين فترة وأخرى".

وأكد العسكري أن "مجلس النواب يناقش حاليا إقرار قانون تجريم حزب البعث انسجاما مع دستور العراق لأنه أصبح من الماضي في ضمير الشعوب العربية التي عانت من جرائمه ودكتاتوريته".

وكان عزة الدوري المطلوب الأول للسلطات العراقية قال في بيان أصدره أمس الأول الخميس ٢٠١٢/٧/٥ مفاده أن الدوري اجتمع في بغداد قبل أيام بعدد من أعضاء الحزب وألقى فيهم كلمة أكد فيها أن الحزب سيمضي قدماً لإقامة حكم الشعب التعددي الحر الديمقراطي المستقل، الأمر الذي لم تؤكده الجهات الرسمية العراقية حتى الآن.

وسبق أن دعا الدوري في ٧ نيسان الحالي، في أول دليل مرئي على بقائه على قيد الحياة منذ العام ٢٠٠٣، "المقاومة والمعارضة إلى مواجهة المشروع الفارسي في البلاد"، فيما مجد بمبادئ حزب البعث ورسالته مشددا على انه "النموذج والمثل والقيادة.

زيباري : مقاتلو القاعدة يتدفقون من العراق الى سوريا

□ ترجمة المدى

قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري ان لديه معلومات موثوقة بأن مسلحي القاعدة يعبرون من العراق الى سوريا لتنفيذ هجمات هناك، و حذر من امتداد اعمال العنف التي يمكن ان تهز الشرق الاوسط .

وكان زيباري قد حث دمشق منذ سنوات على تضييق الخناق على حركة المسلحين الذين كانوا يعبرون من سوريا لنجدة المتمردين في العراق ، يقول زيباري "اليوم تغير الامر بالاتجاه المعاكس. لدينا معلومات مؤكدة بان اعضاء شبكة القاعدة الارهابية قد اتجهوا الى سوريا. و لكي اكون صريحا فاننا قلقون من امتداد الاعمال المسلحة و من المتطرفين و المجاميع الارهابية الذين يؤسسون جذورا لهم في البلدان المجاورة ". كما القى زيباري باللوم في الموجة الاخيرة للعنف في العراق على الازمة السياسية التي تسود البلاد منذ عدة اشهر. فالمسلحون يمارسون التفجيرات و اطلاق النار كل ثلاثة ايام على الاقل منذ بداية شهر حزيران مما اودى بحياة ما يقارب ٣٠٠ شخص. من بين الاهداف الرئيسية زوار الائمة و القوات الامنية و المسؤولين الحكوميين، حيث غالبا ما يشن المتمردون هجماتهم لزعزعة استقرار الحكومة و محاولة تأجيج العنف الطائفي داخل المجتمع العراقي.

يوم أول من أمس الخميس أودت انفجارات في مدينتي بغداد و الموصل بحياة ما لا يقل عن ستة اشخاص و جرحت ١٧ آخرين. و ذكرت الشرطة ان عبوة انفجرت داخل منزل احد المسؤولين الحكوميين ادت الى مقتل زوجته و اثنتين من بناته في بغداد. كما جرح علي عبدالامير المسؤول في الحكومة المحلية لمنطقة الغزالية مع اثنين من ابنائه . و في مدينة الموصل فجر انتحاري حزاما ناسفا قرب باب محل للحلاقة ما ادى الى مقتل ثلاثة افراد بينهم شرطي خارج الواجب و جرح ١٤ آخرين.

مع ان الهجمات الارهابية قد صارت واقعا بالنسبة للعراقيين منذ سنوات، فان سرعتها و حجمها قد ازدادتا في الاسابيع الاخيرة. في الاشهر التي سبقت رحيل القوات الاميركية كان المتطرفون يشنون هجمات كبيرة الحجم في فترات متباعدة مما يبين حاجتهم الى الوقت بين كل هجوم للتنسيق و جمع المتفجرات .

يقول الخبراء ان المتطرفين ربما يستفيدون من الازمة في سوريا، حيث كان المتمردون العراقيون يزودون ثوار سوريا بالسلاح لمقاتلة القوات الموالية للرئيس السوري بشار الاسد .

في نفس الوقت، فان التناحر بين رئيس الوزراء نوري المالكي و منافسيه السياسيين من السنة و الكرد و الشيعة قد منح المتمردين فرصة لمحاولة توسيع العنف الطائفي . يقول زيباري " لدينا ازمة سياسية، و هذا ينعكس على الوضع الامني، و هذه المجاميع تجد مسالكا للعمل و الضرب من اجل توسيع الثغرة بين القادة السياسيين ".

يقول زيباري ان المأزق السياسي و العنف الذي يؤججه، ايضا يمنع الشركات الاجنبية من الاستثمار في العراق الذي يكافح من اجل العودة الى الوضع الطبيعي بعد عقود من الدكتاتورية و العقوبات و الحروب .

عن : نيويورك تايمز